

حقوق الجمهور

وكيف يحافظ عليها

لا يمكن الإنسان أن يحتفظ بحقوقه إلا إذا رعاها وذاذ عنها . ونحن ندافع عن حقوقنا الشخصية ولا نفرط فيها . ولكن هناك حقوقا عامة شائعة هي حقوق الجمهور . وهذه هي التي تهاون فيها كأننا نحيل على غيرنا الدفاع عنها مع أن هذه الحقوق تمسنا مساسا شخصيا في الشارع والمتجر والحديقة والترام والقطار وفي كل مكان نحتك فيه بالجمهور . وإهمال هذه الحقوق يعم الفوضى في المعاملات ويبدى الأمة للأجنبي في ثوب بال من الأخلاق العامة ، وينقص الثقة المتبادلة ، ويبعث على العنف . لأن الفرد الذي يمد حقوقه العامة مضیعة ولا يلقى من الجمهور حماية أو رعاية يضطر أحيانا إلى اللجوء عن نفسه بالعنف فتنشأ المشاجرات والخلافات .

وليس أحد ينكر أن الحكومة تكلفه صيانة الأخلاق العامة والسهل على رعاية الحقوق العامة للجمهور . وكلمة الجمهور تعني هنا بالطبع " أفراد " الجمهور . ولكن قوة الحكومة المثالية في شرطتها لا تستطيع أن تكون في كل مكان وفي كل وقت معا . إذ هي محدودة وجمهور الأمة هو سكانها . فيجب أن يسهر هذا الجمهور ويصون حقوقه بنفسه ممثلا في أفراده .

يقف أحدنا عند موقف الترام ومعه زوجته أو ابنته في انتظار الترام . فينشب شجار بين اثنين من باعة الصحف أو غيرها . وعندئذ يتدفق كلاهما بالسياب الذي تذكر فيه الأعضاء التناسلية بأسماء فظة . ونحس الهوان أمام زوجتنا أو ابنتنا القاصر لهذه الكلمات الفجة تفرج من أفواه نجسة وتجرح كرامتنا وبراءة ذويتنا . ومع ذلك نسكت عليها . مع أن هذا الشارع الذي نقف فيه هو شارعنا ولنا الحق وكل الحق في أن يبرأ جزء من البذاء الوقح . ولذلك ينبغي أن نتكاتف ونهجل بكبح هذا الجماع الأخلاقي عند هؤلاء الباعة . ونحن نؤكد أنه إذا تطوع واحد ونصح للشاجرين أو المتمازحين بالكف عن هذه اللغة لاستجابوا وارعوا . وخاصة إذا رأوا تكاتفا وإجماعا من الجمهور . وكثير منهم يعمد إلى هذه الألفاظ البذيئة عن مجانة أو اعتقادا بأن الجمهور لا يباليها بل لعلمهم يظنون أنه يستحسنها . فيجب أن نحيطهم بجو من الرأي العام يطالبهم بالاحتشام ويشعرهم بالخزي كلما بدرت منهم لفظة نابية . وهم إذا صدموا مرة أو مرتين كفوا ، وندند يتطهر جونا

من كثير من هذا الفبار الذي يجرح الحياء . وليس في استطاع الحكومة أن تقيم شرطيا في هذه الأماكن لكي يذبح هؤلاء الأفراد إلى ضرورة الإحجام عن البذاء كلما اختلفوا . ولذلك يقع هذا الواجب على أفراد الجمهور .

وصيانة الشارع من الأقدار المادية لا تنقل في قيمتها عن صيانتها من الأقدار الأخلاقية . فقد أقامت الحكومة سلا لا علقها على أعمدة المصايح لكي يلقى الجمهور فيها بالنفاية التي يستغنى عنها من ورق أو فضلات . ولكنا نسير أحيانا في أحد الشوارع فنلقى رجلا يمس القصب أو يأكل الخس أو الموز أو البرتقال ويلقى بالقشر أو الورق في الشارع . مع أن قشرة صغيرة من الموز قد تحدث انزلاقا لأحد المارة يؤدي إلى كسر ساقه أو انتقال عظمه . وليس شاقا على أحد أن يحمل نفاية الفواكه إلى السلة . بل ليس شاقا عليه أن يؤجل أكلها إلى أن يلقى البيت . ومن حق الجمهور أن يذبح المخالفين وينصح لهم بالبقاء ما يريدون طرحه في السلال . وقد يصدم وينكر عليه تدخله ولكن شعوره بالواجب يقويه فلن تؤثر فيه مثل هذه الصدمات ، والمؤكد أن ذلك الرجل الذي ارتكب المخالفة سيحسب كثيرا قبل أن يرتكب غيرها . فان شوارعنا يجب أن تكون نظيفة بل ناعمة وليس من حق أحد أن يفسد روائها ويخل بنظافتها بالقاء النفايات على أرضها . بل ينبغي على كل منا أن يحتفظ بتذكرة الترام حتى يلقبها في السلة . وهذا التائق في النظافة قد يدعو إلى الاستهزاء ، ولكنه مع الزمن سيثمر ثمرة المدنية .

وكثيرا ما طلبت الحكومة من الباعة أن يعينوا الأثمان لبضائعهم سواء أكانوا باعة ثابتين في متاجرهم أم جائلين في الشوارع . ولكن الجمهور لم يحتفظ بهذا الحق . ومن هنا بقيت هذه المساومة المملة المهينة وقت الشراء . وهي مساومة تجعل المشتري قليل الثقة بالتاجر الوطني . وتجعل التاجر الوطني طامعا في الكسب الذي يقارب الغش والسرقة . وكان يمكن الجمهور أن يحتفظ بهذا الحق ويمتنع عن شراء أية سلعة ما لم يرثمها مكتوبا فوقها على ورقة من الكرتون بخط كبير واضح . بل لو أن تجارنا كانوا يدركون وسائل النجاح ويعملون بها لما احتاجوا إلى أن تنبهم الحكومة إلى ضرر المساومة ، وإلى أن تعين الثمن هو خير ما يتبع من الخطط جلب الزبون وكسب نقته . ويستطيع الجمهور أن يجبر التجار على تعيين الأثمان بمقاطعة جميع أولئك التجار الذين لا يعينون الأثمان . ومهما تسن الحكومة من قوانين فانها لن تستطيع المحافظة على حق الجمهور إذا أهمل أفرادها في هذه المحافظة .

وهناك أيضا غش المكاييل والموازين . وقد كادت هذه الجريمة تزول ولكنها لا تزال باقية بين الباعة الجائلين . والتطيف لا يختلف عن التزييف . ولذلك يجب أن تكون يقظة الجمهور هنا قوية لا يعترها فتور . والبائع المطفف يخشى المستنيرين والأغنياء ولا يقع غشه إلا في المساكن الفقراء . ومن هنا كانت ضرورة الانتباه .

وأحيانا نلقى من الإهمال لحقوق الجمهور الشيء الكثير في التزام أو الأتوبيوس . فان الكسارى يرفض النقود لأنها ليست جديدة بإقة . وقد حدث لكاتب هذه السطور ان رد له الكسارى نقدين متوالين بلا علة واضحة سوى أن أحدهما كان مبريا لكثرة الاستعمال والآخر منسغا . وقد احتجت بعد هذا الرفض إلى أن أبرر مركزى وأصون كرامتى أمام سائر الركاب بأن اشترى بكلتا النقدين أشياء نافهة مما يباع على التزام ... وكثيرا ما تشب معارك حامية بين الكسارى وأحد الركاب بدعوى سوء النقد . وليس به من سوء غير جهل الكسارى . ويجب على الجمهور أن يحتفظ بحقوقه هنا . لأن النقد لا يجوز رده إلا إذا كان زائفا وهذا يجب التحقيق عن أصله وبمضته .

وفي مصر من شركات الاحتكار المدد الكثير . وهى تؤدى جميعها خدمات نافعة . ولكن الجمهور مكلف صيانة حقوقه إزاءها . وهو إذا أهمل هذه الحقوق فلن تجت الشركة عنها لكى تنفذها لأن تنفيذها أحيانا يحتاج إلى نفقات كبيرة ، فيجب أن يكون الجمهور على دراية تامة بحقوق هذه الشركات وواجباتها . فيؤدى لها حقوقها ويطلبها بواجباتها . والاحتكار يدعو بطبيعته إلى الإهمال للواجبات ، لأن الشركة تشعر بأنها منفردة بالخدمة والعمل ناجية من المزاخمة ، فهى لا تبالى استتمام الشروط التى شرطتها عليها الحكومة حين منحتها امتيازها . فعلى الجمهور أن يتقظ لمثل هذه الحال وأن يكون مستعدا فى كل وقت للمناضلة عن حقوقه .

وعلى كل منا أن يكون جنديا اجتماعيا يدافع عن الحقوق الصغيرة قبل الحقوق الكبيرة لأن المبدأ الانجليزى القائل " صن القرش بصلن الجنيه نفسه " هو مبدأ يجب أن نعمل به فى حقوقنا الصغيرة لكى لا يجرؤ أحد على اغتيال حقوقنا الكبيرة . وقد أكرنا ذلك الموظف المصرى الكبير الذى قاضى أحد الباعة أمام محكمة مخالفة النسيعة لأنه أراد أن يبيعه عبسة الكبريت بزيادة نصف ملم على ثمنها الذى حدد فى لائحة التسعير . فان مثل هذا الروح يجب أن يعمتا جميعا اذ هو روح الانصاف والماملة الزهية الشريفة . وليس شىء أضر بالمصلحة العامة من ذلك المتساعح الذى يرضى بأن يؤدى قرشا زيادة على الثمن العادل ، لأن تساعمه هنا هو فى حقيقته كسل وأناية . إذ هو يجرئ البائع على الطمع ويفتح الطريق للإضرار بأفراد الجمهور .

التعاون الزراعى فى مصر

وتصريف محاصيل أعضاء الجمعيات التعاونية

للدكتور ابراهيم رشاد بك مدير التعاون

قلنا فى العدد السابق من هذه المجلة إن من أهم أغراض التعاون تصريف محاصيل الأعضاء ، وقلنا إن التعاون عنى بهذه الناحية عناية كبيرة ، ولذلك يهمننا أن نبين فى هذا العدد الطرق المتبعة فى تصريف كل محصول على حدة ، وبالجهود التى تبذل فى هذا السبيل حتى يدرك القارئ أثر التعاون ونشاطه ومدار ما يسديه لأعضاء الجمعيات التعاونية من خدمات ،

بيع محصول القطن تعاونيا

لا تزال الجمعيات المحلية هى التى تتولى بيع هذا المحصول الى الآن ، وتخطو فى ذلك خطوات متتالية ، أولهما العمل على توحيد أصناف القطن فى كل منها ، إذ تسمى لدى أعضائها لزراعة صنف واحد أو صنفين فقط ، مختارة أفضل ما يوجد فى تربتها وفى جوها ، وما يناسب طرق اري بها ، وتقوم بهذا المسعى قبل الزراعة . وعند نضج المحصول تحت الأعضاء على العناية بالجنى والنظافة حتى تكون أغلبيته موحدة الرتبة عاينها عند الجمع ، ثم تحتمهم بعد ذلك على تخزين أقطانهم سواء فى مخازن بنك النسليف الزراعى — إذا كانوا فى حاجة الى الاقتراض طيبها — أو فى مخازنهم الخاصة إذا لم تلجئهم حالتهم الى ذلك ، ثم تقوم بمحصر محصول الأعضاء فى قوائم خاصة يظهر فيها الصنف والرتبة والمقدار فى كل منها ، وفى جملة المحصول لدى جميع الأعضاء . وبلى ذلك تفويض أصحاب القطن بمض ذوى الخبرة من الأعضاء فى بيع المحصول بالسعر الأفضل ، وعلى هؤلاء المتفوضين أن يقوموا بالإعلان عن مواعيد الجلسات وأماكنها ، ودعوة التجار لحضورها ، وتحضير قوائم المزداد وعقود البيع وشروطه .

وقد انفتحت الجمعيات على عقد جلسات مركزية للبيع معا ، ولكل منها الحق فى أن تختار جلسات عملية تعقدتها فى مقراها ، ويكون من حق المتفوضين قبول أو رفض الطاءات عن الكمية كلها أو جزء منها ، وهم الذى يوقدون عقود البيع ويقومون بتسليم المقادير المبيعة وحضور الوزن وتنفيذ الشروط .

بيع الفاكهة تعاونيا

تشتغل ثلاث جمعيات خاصة - كل في مديريتها - هي جمعيات الفيوم وبنا والجمعية المركزية بالمنوفية بتصريف محصول الأعضاء من الفاكهة في الخارج وفي الداخل ، فتصدر الى الخارج أجود أصناف الموالح بعد أن تتولى فرز الثمار وتصنيفها وتعبئتها في صناديق خاصة ذات أحجام معينة ملصق عليها اسم الجمعية وعلامتها التجارية ، ويتم التهيئة بطريقة تجعل العدد متساويا في جميع الصناديق ، وبحيث تكون الثمار ذات حجم واحد ، وتتخذ الاحتياطات لمنع تسرب التلف الى الثمار ويقوم بكل ذلك عمال إخصائيون .

وقد نجحت الجمعيات في التصدير نجاحا حازت به ثناء المستوردين وإقبال المستهلكين ، كما عرفت علاماتها التجارية الخاصة بالأسواق التي صدرت إليها .

والغرض من التصدير هو تخفيف الضغط عن الأسواق الداخلية ، والحصول على أثمان أفضل كثيرا من الأثمان المحلية ، واكتساب أسواق خارجية لتصريف هذا المحصول الذي يتزايد سنويا تبعا للإقبال على زراعة البساتين مع عدم ازدياد الاستهلاك المحلي إلا إلى الحد العادل الذي يحفظ الأسعار في المستوى المناسب .

أما بقية هذا المحصول ، وكذلك أصناف الفاكهة الأخرى التي لا تتحمل التصدير فتقوم الجمعيات المذكورة بتصريفها إما محليا في أسواقها الخاصة ، وإما في سوق الجملة بمدن القطر الكبيرة كالتاهرة بأثمان فاقت كثيرا ما كان يرضه التجار والوسطاء على الأعضاء .

تصريف الخضر تعاونيا

تقوم جمعية واحدة هي جمعية الاسكندرية التعاونية بتصريف الخضر بأنواعها ، وقد أنشأت لذلك سوقين : أحدهما داخل المدينة والأخرى بنجر النوتية - أى في مدخل المدينة وذلك تسهيلا للزراع ، وتوفيرا لأوقاتهم ، وتقليل نفقات نقل محاصيلهم ، وعلى الأخص القادمين من بلاد مركز كفر الدوار ، وقد قامت الجمعية بحماية الأعضاء من تلاعب أصحاب الجملة بالأسكندرية وتحكمهم ، ونظمت حركة البيع صباحا بسوق الاسكندرية وبعد الظهر بسوق حجر النوتية ، ونجحت في عملها هذا إلى حد كبير حمل أكثر زراع الخضر على الإقبال عليها والانضمام لعضويتها . وزيادة في خدمة الأعضاء اتصلت الجمعية ببلدية الاسكندرية وحصلت منها على امتياز استيلاء أعضائها على القمامة لاستعمالها سمادا لزراعاتهم ، كما تمكنت من تسهيل نقل الخضر بالحصول على أرقام رمزية زراعية تضعها على عربات النقل ، وبهذه الأرقام يعنى قلم المرور الزراع من تطبيق شروطه التي كانت تكبدهم الكثير من النفقات .

وتتقاضى الجمعية عمولة قدرها ٨٪ عن جميع الخضر التي تقوم بتصريفها بالنقد أو بالأجل، ويستحق سداد المؤجل في اليوم الثالث، وتضمن الجمعية الثمن للزراع، أى أنها وكيل بالعمولة وضامن للسداد، وهذا سبب ارتفاع العمولة الى تنقاضها نظير توسطها في البيع، وإن كانت كثيرا ما ترد إلى أعضائها ما يوازي ١٪ من قيمة الخضر وبذلك تنقص العمولة إلى ٧٪ بدلا من ٨٪.

تصريف البطاطس تعاونيا

لما كان زراع البطاطس يمدون الكثير من المشاق في الحصول على التقاوى الجيدة الخالية من الأمراض بالائتمان الملائمة نظرا إلى ضرورة الحصول على هذه التقاوى من الخارج سنويا، كما يمدون صوبات جمعة في تصريف المحصول بالثمن المناسب، فقد أسسوا جمعية تعاونية مركزية لتوريد التقاوى وتصريف المحصول، وقامت الجمعية بهذين العاملين على أحسن وجه فخدمت أعضائها الخدمة الواجبة، إذ تقوم بتوريد التقاوى اللازمة من الخارج بأثمان تقل في المتوسط عن أسعارها بالاسكندرية حوالى الجنيه في كل طن، وترد اليهم نصف الرسوم الجمركية التي تنقاضها الحكومة، وتراعى كذلك سلامة هذه التقاوى من الأمراض الفطرية فلا تشتري إلا بصد أن يقوم رجال وزارة الزراعة الفنيون بفحص التقاوى، وبعد أن يقرروا سلامتها وجودتها.

وقد أنشأت الجمعية لها محلا بسوق الجملة للخضر بمصر لتصريف محصول الأعضاء بما يضمن اعتدال الأسعار، وضبط الأوزان. وقد عملت الجمعية على توريد الشواتل بالأجل للأعضاء على أن تسرد أثمانها بعد بيع المحصول.

تصريف البصل تعاونيا

تعمل الجمعيات التي يزرع أعضاؤها البصل على تصريف هذا المحصول تعاونيا بنفس النظام الذي تابعه الجمعيات في البيع التعاونى للقطن، فهى تعنى بجودة التقاوى إلى درجة أنها أخذت لأعضائها ٦٨٪ من التقاوى التي أنتجتها وزارة الزراعة سنة ١٩٣٨، وتحت الجمعيات أعضاؤها على فرز المحصول بعد نضجه واستبعاد غير الصالح منه للتصدير، وتورد لهم "الفوارغ" وتسهل عليهم عمليات النقل والشحن.

وقامت الجمعية المركزية للعمل بإنشاء مكتب لها بالاسكندرية، وعهدت بإدارته إلى بعض الأعضاء المعروفين بالنزاهة والذمة، ويتم بيع محصول الأعضاء بالاسكندرية عن طريق هذا المكتب، وبذلك وفرت للأعضاء مبالغ طائلة وخلصتهم من تلاعب التجار والوسطاء.

جمعية الغزل والنسج بقوة

هذه جمعية صناعية ، ولكن لما كانت هي الوحيدة في نوعها ، وكانت مادتها الخام وهي الصوف مادة زراعية فقد أُلحقها بالجمعيات الزراعية .

عرفت ناحية بقوة بانتاج المنسوجات الصوفية من عهد "محمد علي الكبير" ثم أصيبت هذه الصناعة بالامحطاط والاضمحلال ، وحق الفقر والبؤس بالقائمين بأمرها لتمسكهم بالنظام القديم في صناعتهم ، ولاعتادهم على الأوال الثيقة الطيلة الإنتاج .

وقد اتجه التفكير أخيرا إلى إحياء صناعة نسج الأصواف ، وعلى الأخص "البطاطين" و"الأكلمة" بهذه الناحية ، فأُسست لها جمعية تعاونية صناعية للاضطلاع بهذا المعب والنهوض بهذه الصناعة ، واتعاش المشتغلين بها . واتفقت الجمعية المذكورة مع وزارة التجارة والصناعة على إنشاء معهد للغزل والنسج بقوة يدير الآلات الحديثة الميكانيكية لغزل القتل الصوفية اللازمة ، وعلى استبدال أنوال النسج القديمة بغيرها من الأنوال الحديثة الوافرة الإنتاج ، كما اتفقت مع الوزارة المذكورة على أن تقرضها ماتحتاج إليه من مال لإمداد أعضائها بالصوف اللازم لصناعتهم .

وأُنشأت الوزارة المعهد فعلا وتولت إدارته لحسابها ، وقامت بتدريب الصناع بمعرفة عمالها ، وهي تغزل به القتل الصوفية اللازمة للأعضاء بأجر مناسب ، وتقرض الوزارة الجمعية مبلغ الم جنيه سنويا لشراء الصوف الخام وتوزيعه على الأعضاء بالأجل ، وبهذه الطريقة أنقذت الجمعية أعضائها من تحكم تجار الصوف .

وقد اتجهت الفكرة أخيرا إلى بيع آلات المعهد إلى الجمعية لتستقل بالعمل ، وليستقر هذا النظام الحديث نهائيا بهذه الجهة ، ويجرى البحث لشراء المكان اللازم لإقامة الآلات طيه عند انتقال ملكيتها إلى الجمعية .

تمويل الجمعيات التعاونية

عندما نتكلم عن التمويل التعاوني أو تمويل الجمعيات التعاونية فإننا نقصد الجمعيات التعاونية ذات الأغراض الإنتاجية ، ولذلك فإن كلامنا منصب على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها .

وتقدم الجمعيات التعاونية الزراعية لأعضائها ما يحتاجون إليه من سلف عينة وتقديية من موردين :

الأول - أموالها الخاصة المثلة في رأس مالها واحتياطها .

والثاني - ماتحصل عليه من قروض .

والأصل أن يكون للجمعيات التعاونية بنكها التعاونى الخاص ليقوم بمهمة تمويلها مراعى في ذلك مصلحة الجمعيات وأعضائها ، ومتشبا مع الأنظمة والمبادئ التعاونية . ولما لم يكن لدينا بنك تعاونى فإن بنك التسليف الزراعى المصرى هو الذى يتولى مهمة تمويل الجمعيات . وهو بنك شبه حكومى ساهمت الحكومة فيه بنصف رأس ماله ، وله حق الحصول الإدارى ، وامتياز المنجز على المحاصيل التى تعطى السلف من أجلها .

ويمنح البنك الجمعيات التعاونية جميع أنواع القروض الآتية :

١ - القصيرة الأجل (وهى موسمية) وتكون :

(١) عذبة كالبنور والأسمدة

(ب) تقديرة كسلف نفقات الزراعة وسلف رهن المحاصيل بفائدة ٤ ٪ فى السنة بينما يقرضها للأفراد من الزراع بفائدة ٥ ٪ فى السنة ، ويراعى البنك عند منح هذه السلف مقدار المساحة التى فى حيازة المقترض أو نوع الزراعة التى تتطلب السلفة من أجلها .

٢ - المتوسطة الأجل :

(١) لشراء مواش لمدة ثلاث سنوات .

(ب) لإقامة معامل ألبن لمدة ثلاث سنوات .

(ج) لشراء الآلات الزراعية لمدة ٥ الى ١٠ سنوات .

(د) لإنشاء لجان تدخين لمدة ٣ سنوات .

بفائدة ٥ ٪ فى السنة بدلا من ٦ ٪ للأفراد ، وبشروط خاصة تمتاز بها ولا يحصل عليها الأفراد كذلك .

٣ - طويلة لأجل :

لإصلاح الأراضى لمدة ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة .

ويخص البنك الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات كما يقصر عليها منح بعض السلف ، وتتلخص هذه الامتيازات فيما يأتى :

١ - تخفيض الفائدة .

فوللجمعيات التعاونية ٤ ٪ فوائد أصلية و ٦ ٪ فوائد تأخير .

وللأفراد ٥ ٪ « « و ٧ ٪ « «

٢ - تخفيض ٥٪ من السعر المقرر للأفراد من ثمن التفاوض والبذور والأسمدة .

٣ - عدم تحديد مقدار السلف لنفقات الزراعة ورهن المحاصيل للجمعيات التعاونية بينما لا تمنح سلف النفقات إلا لصغار الزراع ومتوسطيهم الذين لا يزيد ما في حيازتهم على ٢٠٠ فدان ملكاً أو مثلها إيجاراً، ولا تمنح سلف الرهن للشخص الواحد من الأفراد على أكثر من ٣٠٠ قنطار قطن و ٦٠٠ إردب أرز و ٤٠٠ إردب من باقى المحاصيل .

وتمنح سلف نفقات الزراعة بمعدل :

- جنيه
- ٢ لفدان القطن .
 - ١ « القمح .
 - ١ « الأرز .
 - ٢ « البصل .
 - ٢ لفدان الفول السودانى .
 - ٤ « القصب .
 - ٣ « البساتين .

٤ - عدم اشتراط تقديم رهن عقارى للبنك من الجمعيات التعاونية على السلف المتوسطة الأجل أو الطويلة الأجل ، بل تعطى بضمان أعضاء مجلس الإدارة بينما لا تصرف للأعضاء الا بشرط تقديم رهن عقارى للبنك .

٥ - قصر منح السلف الآتية على الجمعيات التعاونية دون الأفراد :

- (أ) سلف الوقود .
- (ب) « شوات ونولون البصل .
- (ج) « « « البطاطس .
- (د) « لتعبئة الفاكهة وتصديرها .

وكانت حركة تسليف الجمعيات منذ إنشاء البنك حتى نهاية سنة ١٩٣٨ كالآتي :

السنة	عدد جمعيات القطر في نهاية العام	عدد الجمعيات التي تعاملت البنك	قيمة ما حصلت عليه الجمعيات من سلف	نسبة سلف الجمعيات الى مجموع سلف البنك
من أول أكتوبر سنة ١٩٣١ إلى ٣٢/١٢/٣١	٥٥٩	٢٩٠	١٢٢,٠٠٠	٥,٦ %
١٩٣٣	٥٨٧	٢٩٨	٩٧,٠٠٠	٤,٩ %
١٩٣٤	٦٤٣	٤٧٠	٥٤٨,٠٠٠	١٠,٨ %
١٩٣٥	٧٠٣	٥٤٤	٧٦٧,٠٠٠	١٤,٨ %
١٩٣٦	٧٤١	٥٤٠	٨٣٧,٠٠٠	٢٠ %
١٩٣٧	٧٦٣	٥٠١	٨٧٥,٠٠٠	١٧ %
١٩٣٨	٧٨٠	٤٤٤	٨٢٩,٠٠٠	٢٠ %

هذا وإن يكن البنك قد خص الجمعيات التعاونية ببعض الامتيازات فإن مهمته الأصلية تتناول إقراض جميع الزراع أفرادا . ولا شك أن قوة الحركة التعاونية الزراعية وتقدمها يتوقفان إلى حد كبير على نظام التسليف الزراعي في القطر ، والنظام الحالي للتسليف الزراعي كما يتناوله بنك التسليف يسر للأفراد سبيل الحصول على مطالبهم الزراعية مباشرة من البنك ، وهذا مما يقف دائما حجرة عثرة في طريق انتشار الجمعيات التعاونية الزراعية وتقدمها وتحقيق الآمال المعقودة عليها في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك يجب أن يتغير نظام التسليف الزراعي في البلاد بأن يتحول بنك التسليف الزراعي مع الزمن إلى بنك تعاوني صرعى .

ابراهيم رشاد